

■ توقعات بنمو الاقتصاد المغربي 3.4 في المئة



تكون مساهمته في النمو الاقتصادي للمغرب خلال سنة 2020 سلبية، وقدرتها بنحو ناقص 1 في المئة، وذلك نتيجة الهوة بين الصادرات والواردات وبطء تعافي اقتصاديات الشركاء التجاريين الأوائل للمغرب، وبخاصة الاتحاد الأوروبي.
المصدر (صحيفة الشرق الأوسط، بتصرف)

توقعت المندوبية السامية للتخطيط (الهيئة الرسمية للإحصاء في المغرب)، أن يرتفع معدل نمو الاقتصاد المغربي إلى مستوى 3.4 في المئة في 2020، وذلك بعد أن تراجع إلى 2.7 في المئة في 2019، نتيجة وقع الجفاف على المحاصيل الزراعية.

وبحسب المندوبية سترتكز هذه الزيادة في النمو بالأساس على نمو الطلب الداخلي، الذي سيستفيد في 2020 من تحسن استهلاك الأسر نتيجة تنفيذ الشطر الثاني من الزيادات في الأجور، في إطار نتائج الحوار الاجتماعي وترقب محصول متوسط للحبوب واستمرار تعزيز أنشطة الزراعات الأخرى وأنشطة تربية المواشي خلال موسم 2019 - 2020، إضافة إلى التعزيز المرتقب للاستثمارات الكبرى في البنية التحتية والمشاريع الصناعية في إطار الاستراتيجيات القطاعية.

وتوقعت المندوبية السامية للتخطيط، أن يشهد الطلب الداخلي للمغرب ارتفاعاً بنسبة 3.2 في المئة في 2020 عوضاً عن 2.8 في المئة في 2019، كما توقعت أن ترتفع مساهمته في معدل النمو الاقتصادي إلى 3.5 في المائة في 2020 عوض 2.9 في المائة 2019. أما بخصوص الطلب الخارجي، فتتوقع المندوبية السامية للتخطيط أن

■ 211 مليار دولار قيمة مشاريع النفط في العالم العربي



وأظهر التقرير، الذي تضمن دراسة صادرة عن «ميد» MEED، المتخصصة في تحليلات ومعلومات الأعمال ومقرها دبي، أن المشاريع الجاري تنفيذها حالياً في مجال النفط والغاز والبتروكيماويات في مختلف أنحاء الشرق الأوسط تبلغ قيمتها الإجمالية 211 مليار دولار (774.37 مليار درهم)، وهو ما يعد مؤشراً إيجابياً يمكن أن يترجم إلى آفاق نمو أفضل لقطاعات الأعمال البحرية وسفن العمليات، حيث تأتي هذه المشاريع في مقدمة مبادرات أخرى بقيمة 242 مليار دولار هي الآن في محطات مختلفة من مراحل التنفيذ.

المصدر (صحيفة الخليج الإماراتية، بتصرف)

كشفت سبتريد ماريتام (Seatrade Maritime) في تقريرها الذي حمل عنوان "تقدم مستمر في سوق الأعمال البحرية في الشرق الأوسط"، عن بدء العديد من مصدري النفط العرب بزيادة إنفاقهم على العمليات البحرية بعد قرابة خمس سنوات من التخفيضات الكبيرة في معدلات الإنتاج.

وبحسب التقرير تزخر المنطقة بمشاريع بحرية تبلغ قيمتها مليارات الدولارات، وهو ما يتوقع أن يضح المزيد من الحيوية والنشاط في هذا القطاع. وتماشياً مع ذلك، لاحظ العديد من المحللين قيام عدد من شركات النفط الوطنية مؤخراً بتعزيز ميزانياتها المخصصة لعمليات التنقيب والإنتاج.

■ ارتفاع ودائع البنوك القطرية 1 في المئة



نفسه من 2018، رغم ارتفاعها شهرياً بـ 3.29 بالمائة. وسجلت ودائع المؤسسات المالية غير المصرفية في البنوك القطرية 35.66 مليار ريال، بارتفاع 38.11 بالمائة عن مستواها في يونيو من العام الماضي عند 25.82 مليار ريال، مع زيادة شهرية 2.86 بالمائة. وزادت موجودات البنوك العاملة في دولة قطر خلال شهر يونيو بنسبة 4.54 بالمائة على أساس سنوي، حسب الميزانية الشهرية للبنوك الصادرة عن مصرف قطر المركزي.
المصدر (صحيفة الراية القطرية، بتصرف)

كشفت الميزانية الشهرية للبنوك القطرية، ارتفاع إجمالي ودائع العملاء خلال شهر حزيران (يونيو) بنسبة تصل إلى 1% عند 825.73 مليار ريال، مقارنة بـ 818.33 مليار ريال في شهر يونيو من العام الماضي، إضافة إلى نموها الشهري 2.41 بالمائة. وساهم في النمو السنوي لودائع العملاء، ارتفاع ودائع القطاع الخاص القطري بنسبة 8.8% إلى 509.42 مليار ريال، مقارنة بـ 468.21 مليار ريال في يونيو 2018، مع نموها 1.9 بالمائة شهرياً. وفي المقابل، هبطت ودائع القطاع العام خلال يونيو السابق بنسبة 13.47 إلى 280.66 مليار ريال، مقابل 324.3 مليار ريال في الشهر

